

**Mission Permanente de Tunisie
à Genève**



البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
بجنيف

N° 0 0 0 0 3 2

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse présente ses compliments au Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme et se référant à sa note verbale du 4 Décembre 2017, relative au rapport qu'il se propose d'élaborer sur la situation du système des organes conventionnels des droits de l'homme et ce, en application de la résolution de l'Assemblée générale 68/268 adoptée le 9 avril 2014 sur le renforcement du fonctionnement de l'ensemble des organes conventionnels, à l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la contribution du gouvernement tunisien audit rapport.

La Mission Permanente de Tunisie auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations Internationales en Suisse saisit cette occasion pour renouveler au Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, l'assurance de sa très haute considération.



Genève, le 23 Janvier 2018

**Haut Commissariat des Nations Unies
aux Droits de l'Homme
Palais Wilson
1202 Genève**

OHCHR REGISTRY

26 JAN 2018

Recipients : E.K. ST. HURD
.....
.....
.....

مساهمة الحكومة التونسية

حول التعامل مع الهيئات التعاقدية لحقوق الإنسان

في إطار تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 68/268 بتاريخ 2014/04/09، يجدر التذكير أنّ الدولة التونسية قامت بإحداث اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1593 لسنة 2015 المؤرخ في 30 أكتوبر 2015 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان، كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 663 لسنة 2016 مؤرخ في 30 ماي 2016 لتتولّى القيام بالمهام التالية:

1. التنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة وإعداد التقارير الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان وصياغتها وتقديمها.
2. متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات واللجان والمؤسسات الأمية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان ورفع مقترحات إلى الحكومة لبلورة سياستها في مجال حقوق الإنسان. وللغرض تتولى اللجنة القيام خاصة بما يلي:

في مجال إعداد التقارير وتقديمها ومناقشتها:

- إعداد وتقديم التقارير الحكومية في الآجال أمام هيئات المعاهدات الأمية والإقليمية التي تكون الجمهورية التونسية طرفاً فيها وأمام مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والهيئات والمؤسسات الإقليمية ومناقشتها.
- التنسيق والتعاون مع مختلف الهياكل والمؤسسات الوطنية في إعداد تقارير الحكومة التونسية وردودها على مختلف التقارير الدولية والإقليمية المتصلة بحقوق الإنسان.
- التعاون والتفاعل، في حدود مهامها، مع المنظمات الأمية ووكالاتها المتخصصة، ومع المنظمات الإقليمية ذات العلاقة بحقوق الإنسان وكذلك مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.
- تحيين الوثيقة الأساسية المشتركة بين كل المعاهدات عند الاقتضاء.
- التنسيق في مجال جمع المعلومات والإحصائيات وإرساء منظومة معلومات ومؤشرات ناجعة وعملية في مجال حقوق الإنسان.

في مجال متابعة تنفيذ التوصيات:

- متابعة الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الهيئات واللجان والمؤسسات الأمية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان،
- تجميع وتبويب التوصيات،
- تحليل متطلبات كل توصية وتحديد الأطراف المتدخلة لتنفيذها وإعمالها،
- اعتماد إجراءات ومبادئ توجيهية لضمان التنسيق في العمل لكافة المتدخلين في إعمال التوصيات،
- إعداد تقارير دورية حول مدى تقدم وفاء الحكومة التونسية بالتزاماتها ورصد مدى التقدم في تنفيذ وإعمال التوصيات.

في خصوص التقارير الوطنية التي قامت اللجنة الوطنية بإعدادها وصياغتها ومناقشتها أمام الهيئات التعاقدية:

- تقديم تقرير تونس حول الاختفاء القسري بتاريخ 25 سبتمبر 2014 وتمت مناقشته بتاريخ 07 و 08 مارس 2016.
- تقديم التقرير الدوري الثالث لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتاريخ 13 أكتوبر 2014 وتمت مناقشته بتاريخ 20 و 21 أبريل 2016 .
- تقديم التقرير المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتاريخ 01 جوان 2015 وتمت مناقشته بتاريخ 22 و 23 سبتمبر 2016 .
- تحين الوثيقة الأساسية المشتركة وإيداعها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 05 ديسمبر 2016.
- تقديم التقرير الموحد للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس لتونس حول اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ 27 أكتوبر 2017.
- بصدد إعداد التقرير الثاني لتونس حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ديسمبر 2017)
- بصدد إعداد تقرير تونس حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (الثلاثية الأولى لسنة 2018).

في خصوص متابعة تنفيذ التوصيات في مجال حقوق الانسان:

- الإجابة على التوصيات المستعجلة المتعلقة بتقرير تونس حول مناهضة التعذيب بتاريخ 12 ماي 2017.

في خصوص طلب الإجراءات المبسطة:

- طلبت الدولة التونسية سنة 2014 من اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تقديم تقريرها الوطني حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للإجراءات المبسطة والذي سيتم إيداعه قبل موفى شهر سبتمبر 2018.
- كما طلبت من اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية سنة 2017 تقديم تقريرها وفقا للإجراءات المبسطة.

في خصوص تقديم الترشيحات لعضوية الهيئات الأمية في مجال حقوق الإنسان:

تعمل تونس على مزيد دعم انخراطها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وعلى ترجمة التزاماتها بالقيم الكويتية ولاسيما من خلال تعزيز عضويتها صلب الهيئات الأمية المعنية بمختلف قضايا حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى عضوية تونس في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، فإنّ بلادنا ممثلة حاليا بسنة خبراء في الهيئات القائمة على المعاهدات: لجنة حقوق الإنسان، لجنة حقوق الطفل، لجنة مناهضة التعذيب، اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ذوي الإعاقة، اللجنة المعنية بالاختفاء القسري.

مساهمة الحكومة التونسية

حول التعامل مع الهيئات التعاقدية لحقوق الإنسان

في إطار تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 68/268 بتاريخ 2014/04/09، يجدر التذكير أنّ الدولة التونسية قامت بإحداث اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1593 لسنة 2015 المؤرخ في 30 أكتوبر 2015 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان، كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 663 لسنة 2016 مؤرخ في 30 ماي 2016 لتتولّى القيام بالمهام التالية:

1. التنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة وإعداد التقارير الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان وصياغتها وتقديمها.
2. متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات واللجان والمؤسسات الأمية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان ورفع مقترحات إلى الحكومة لبلورة سياستها في مجال حقوق الإنسان. وللغرض تتولى اللجنة القيام خاصة بما يلي:

في مجال إعداد التقارير وتقديمها ومناقشتها:

- إعداد وتقديم التقارير الحكومية في الآجال أمام هيئات المعاهدات الأمية والإقليمية التي تكون الجمهورية التونسية طرفا فيها وأمام مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والهيئات والمؤسسات الإقليمية ومناقشتها.
- التنسيق والتعاون مع مختلف الهياكل والمؤسسات الوطنية في إعداد تقارير الحكومة التونسية وردودها على مختلف التقارير الدولية والإقليمية المتصلة بحقوق الإنسان.
- التعاون والتفاعل، في حدود مهامها، مع المنظمات الأمية ووكالاتها المتخصصة، ومع المنظمات الإقليمية ذات العلاقة بحقوق الإنسان وكذلك مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.
- تحيين الوثيقة الأساسية المشتركة بين كل المعاهدات عند الاقتضاء.
- التنسيق في مجال جمع المعلومات والإحصائيات وإرساء منظومة معلومات ومؤشرات ناجعة وعملية في مجال حقوق الإنسان.

في مجال متابعة تنفيذ التوصيات:

- متابعة الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الهيئات واللجان والمؤسسات الأمية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان،
- تجميع وتبويب التوصيات،
- تحليل متطلبات كل توصية وتحديد الأطراف المتدخلة لتنفيذها وإعمالها،
- اعتماد إجراءات ومبادئ توجيهية لضمان التنسيق في العمل لكافة المتدخلين في إعمال التوصيات،
- إعداد تقارير دورية حول مدى تقدم وفاء الحكومة التونسية بالتزاماتها ورصد مدى التقدم في تنفيذ وإعمال التوصيات.

في خصوص التقارير الوطنية التي قامت اللجنة الوطنية بإعدادها وصياغتها ومناقشتها أمام الهيئات التعاقدية:

- تقديم تقرير تونس حول الاختفاء القسري بتاريخ 25 سبتمبر 2014 وتمت مناقشته بتاريخ 07 و 08 مارس 2016.
- تقديم التقرير الدوري الثالث لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتاريخ 13 أكتوبر 2014 وتمت مناقشته بتاريخ 20 و 21 أبريل 2016 .
- تقديم التقرير المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتاريخ 01 جوان 2015 وتمت مناقشته بتاريخ 22 و 23 سبتمبر 2016 .
- تحين الوثيقة الأساسية المشتركة وإيداعها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 05 ديسمبر 2016.
- تقديم التقرير الموحد للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس لتونس حول اتفاقية حقوق الطفل بتاريخ 27 أكتوبر 2017.
- بصدد إعداد التقرير الثاني لتونس حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ديسمبر 2017)
- بصدد إعداد تقرير تونس حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (الثلاثية الأولى لسنة 2018).

في خصوص متابعة تنفيذ التوصيات في مجال حقوق الانسان:

- الإجابة على التوصيات المستعجلة المتعلقة بتقرير تونس حول مناهضة التعذيب بتاريخ 12 ماي 2017.

في خصوص طلب الإجراءات المبسطة:

- طلبت الدولة التونسية سنة 2014 من اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تقديم تقريرها الوطني حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للإجراءات المبسطة والذي سيتم إيداعه قبل موفى شهر سبتمبر 2018.
- كما طلبت من اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية سنة 2017 تقديم تقريرها وفقا للإجراءات المبسطة.

في خصوص تقديم الترشيحات لعضوية الهيئات الأقليمية في مجال حقوق الإنسان:

تعمل تونس على مزيد دعم انخراطها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وعلى ترجمة التزاماتها بالقيم الكوتية ولاسيما من خلال تعزيز عضويتها صلب الهيئات الأقليمية المعنية بمختلف قضايا حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى عضوية تونس في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، فإنّ بلادنا ممثلة حاليا بستة خبراء في الهيئات القائمة على المعاهدات: لجنة حقوق الإنسان، لجنة حقوق الطفل، لجنة مناهضة التعذيب، اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ذوي الإعاقة، اللجنة المعنية بالاختفاء القسري.